بريطانيا – إيران الأزمة حول اتفاقيات النفط ١٩٣٣-١٩٥١

د. **إياد ناظم جاسم** *

المقدمة :

اولت الحكومة البريطانية اهتماما شديدا لبلاد فارس ولاسيما عندما حصل دارسي(D'Arcy) (١)على امتيازه ، لذلك شرعت الحكومة البريطانية عندما نفذ راس المال عند (دارسي) على امداده بأموال كافية من شركة نفط بورما ، ويذكر ان دارسي اضطر حينها لعرض امتيازه للبيع وحاولت شركات النفط الأمريكية شراءه ، الأمر الذي خشت منه الحكومة البريطانية كون شركات نفط الولايات المتحدة الامريكية هي المنافس للبريطانيين ، وزاد قلق البريطانيين اكثر عندما اصبح اعتماد السفن البحرية البريطانية على النفط بدلا من الفحم فضلا عن حاجتهم للنفط لإدامة قطعاتهم العسكرية في الحرب العالمية الأولى ولم تكن الحكومة الفارسية تدرك اهمية نفطها والعائدات التي يمكن ان تجنيها من امتيازاتها ، اذ ادركت في السنوات اللاحقة مدى الغبن الذي لحق بها من جراء بيع امتيازاتها للشركات الاجنبية ، ولاسيما الشركة الانكلو – فارسية APOC وفيما بعد تحولت إلى الشركة الانكلو – إيرانية AIOC لان هذه الشركة سيطرت على مجمل الفعاليات الاقتصادية في البلاد ، ونطرح السؤال التالي هل إن الحكومة الفارسية استطاعت الوصول مع الحكومة البريطانية إلى اتفاقية ترضى الطرفين ؟ وهذا ما سنجيب عليه في متن

* جمهورية العراق -وزارة التعليم العالي والبحث العلمي -جامعة الانبار –مدرس بكلية الآداب قسم التاريخ

البحث وبعد الأحداث المتوالية في إيران ودخول الشركات الأجنبية ولاسيما الأمريكية منها في طور التنافس بدأت الحكومة الإيرانية بتغيير معاهداتها مع الجانب البريطاني واعتراض الأخير على التفصيلات التي جاءت بها الحكومة الفارسية ورغبة الأخيرة في تعديل تلك الاتفاقيات بما يضمن ويصون لها حقها من جراء الامتيازات التي منحتها للشركات ويعود عليها بالنفع الاقتصادي وبالتالي الفائدة الاقتصادية التي تتضمنها فعاليات تلك الشركات في أراضيها إلى أن وصل بها المطاف إلى السعي لتأميم النفط ، وهل حققت الحكومة الفارسية مطامحها في تأمين النفط وإعادة الحقوق لأصحابها ؟بعد فشل المحاولات لتغيير المعاهدات التي أبرمتها مع الجانب البريطاني .

البدايات الاولى للامتيازات النفطية

اصبحت بلاد فارس مناطق نفوذ روسية وبريطانية منذ عام ١٩٠٧ ، المناطق الشمالية كانت لروسيا وبقية المناطق اصبحت ضمن امتياز شركات النفط البريطانية التي حصلت عليه عام ١٩٠١ ضمن امتياز دارسي الذي غطى ثلثي الاراضي الفارسية ، اذ سعت بريطانيا على السيطرة على ثروات بلاد فارس ومنها الزحف إلى مناطق أخرى في القفقاس وما وراء بحر قزوين وصولا الى اسيا الوسطى وجميعها مناطق حيوية لبريطانيا اقتصاديا واستراتيجيا (٢)

غير ان الامور تغيرت في بلاد فارس في اثناء الثورة الدستورية في ١٩٠٦ – ١٩٠٧ وما تبعها من تدخل امريكي الامر الذي اقلق بريطانيا لكنها اذعنت للتعاون الذي تم بين بلاد فارس والولايات المتحدة الامريكية ، لكن روسيا لم تمتثل باتجاه ذلك التعاون بل هددت بإنزال قواتها في شمال بلاد فارس اذا لم تكتفي الحكومة الفارسية بطرد الخبراء الامريكان من ارضها فحسب بل طالبت بتعويضات كبيرة لقيامها بتحريك جيشها في شمال بلاد فارس ، كما طالبت روسيا عدم تعيين أي مستشار

اجنبي ألا بعد موافقتها فاضطرت الحكومة الفارسية الى اغلاق المجلس النيابي رسميا في الرابع والعشرين من كانون الاول ١٩١١ . ([٣]) بيد أن المصالح البريطانية بقيت مستمرة في بلاد فارس فضلا عن دعم الامتيازات التي تمخضت عن تأسيس شركة النفط الانكلو- فارسية (Anglo Persian Oil Company) غير إن دارسي اخفق في الحصول على مصادر مالية لتكملة امتيازه ، وعندما شرع باتصالاته الأولى مع الشركات الأجنبية أدركت الحكومة البريطانية خطورة الموقف في حالة حصول شركة أجنبية على هذا الامتياز وهذا يعني فقدان السيطرة الاقتصادية على ثروات بلاد فارس ، لذلك شرعت الحكومة البريطانية بالاتفاق مع شركة نفط بورما (Burma Oil) لتغطية مصاريف الحفر والتنقيب التي قام بها دارسي .([٤]) وبذلك تم تأمين مصدر الامتياز من النفط وتمت تحت الحماية البريطانية وتم اختيار منطقة عبادان لإنشاء مصفى التكرير فيها في عام ١٩١٢ ، ولما كانت هذه المنطقة غير صالحة لإقامة المصفى بسبب انهيار المصفى السابق وضعف انتاجه ، فضلا عن إن الشركة الانكلو- فارسية قد استنفد راس مالها لكن في نهاية العام انقذت شركة نفط بورما الموقف في شراء أسهم الشركة .([٥]) وفي حزيران ١٩١٣ عرض ونستون تشرشل (Winston Churchill)([٦]) بصفته النائب الأول في وزارة الأركان عرض مذكرة حول امدادات الوقود النفطية للبحرية البريطانية الملكية وقد وافق مجلس الوزراء من حيث المبدأ على ان تحصل الحكومة البريطانية على معظم الحصة من مصادر النفط الجديدة ، وبعد مناقشة مستفيضة وافقت الحكومة البريطانية عليه وقررت ان تكون مساهمة شركاتها النفطية. ([٧]) وفي السابع عشر من حزيران ١٩١٤ عرض تشرشل هذه المسألة على مجلس العموم البريطاني واقترح مشروع ذو شقين الاول ان تستثمر الحكومة البريطانية ٢,٢ مليون جنيه استرليني في حصة APOC مقابل الحصول على ٥١

بالمائة من نصيب الاسهم ، اما الشق الثاني هو وضع او تعيين مديرين على ادارة الشركة ويملكون سلطات الفيتو في المسائل المتعلقة بعقود الوقود البحري وكذلك الشؤون السياسية ، كما تم ابرام عقد اخر والذي بقي طي الكتمان اذ زود العقد البحرية البريطانية بالوقود لمدة عشرين عاما. (٨) لذلك بقيت الحكومة البريطانية تدافع عن مصالحها في بلاد فارس والدليل على ذلك عندما عقد مؤتمر باريس للصلح ١٩١٩ لم توافق بريطانيا على ايصال صوت الوفد الفارسي في المؤتمر وأقنعت المؤتمرين بمسؤوليتها تجاه بلاد فارس لان الاخيرة لم تدخل الحرب وبالتالي ليس لها أي مزايا في مؤتمر الصلح ، فعدت بريطانيا هي المسؤولة عن بلاد فارس وأبرمت معها معاهدة في عام ١٩١٩ وصفت بالكريمة او (اتفاقية المساعدة البريطانية من اجل تقدم بلاد فارس ورفاهها) وشملت الاتفاقية تنظيم مالية وجيش وجمارك بلاد فارس وإنشاء السكك الحديدية والطرق البرية بين المدن الفارسية كما تعهدت الحكومة البريطانية بمنح حكومة بلاد فارس قرض بلغ مليوني جنيه استرليني بفائدة بسيطة تبلغ ٧ بالمائة وضمن سداد هذا القرض من الجمارك الفارسية وبهذا تكون بريطانيا قد سيطرت على المالية الفارسية وكلل هذا نجاح بريطانيا بإبرام الاتفاقية المذكورة . (٩) بيد ان هذه الاتفاقية لم يرحب بها بالأوساط الفارسية ولقيت معارضة شديدة في الخارج اما على الصعيد الداخلي فقد نشرت الصحف الفارسية احتجاجات كثيرة وطافت الشوارع تظاهرات جماهيرية حاشدة طالبت بإلغاء هذه المعاهدة التي عدوها نوعا من الحماية البريطانية على بلادهم ، اما على الصعيد الخارجي فقد شنت الصحف الفرنسية والأمريكية انتقادات لاذعه للاتفاقية وقالت بان بلاد فارس قد انتهت ومن يجني الفوائد هي بريطانيا لان روسيا قد خرجت من اللعبة وضمت بلاد فارس الى جانب الدول الاخرى التي تسيطر عليها الامبراطورية البريطانية .(١٠) بيد ان الاحوال تبدلت في بلاد فارس بسبب

الاضطرابات التي حصلت وشجعت هذه الاضطرابات ضابط عسكري وهو رضا خان ([١١]) من الاستيلاء على السلطة في عام ١٩٢١ ، وبعد توليه منصب وزير الحرب فانه وحد موقفه وأصبح رئيسا للوزراء في عام ١٩٢٣ واختار اسما له هو رضا شاه بهلوي بعد خلع احمد شاه من السلطة عام ١٩٢٦ ، وأدركت APOC انها لن تتعامل مع حكومة ضعيفة من عهد (القاجاريين) بل مع شخصية صاحبة سلطة . ([١٢])

ان الاعتبارات الرئيسية للحكومة الفارسية من كل الفعاليات كانت اقتصادية بحته وصبت اهتمامها على ايرادات النفط من العمليات النفطية في البلاد ، اذ تطورت الخلافات بين الحكومة الفارسية وشركة APOC وتركزت تلك الخلافات حول حساب الشركة والذي هو ١٦ بالمائة من صافي الارباح والتي شكلت الاساس للدفع السنوي للحكومة الفارسية ، وكان لب المشكلة هو في تحديد الارباح والتي اختلف فيها الكثير من الخبراء ، لان العمليات الفرعية ل APOC في الخارج قد استبعدت والخصم الممنوح على النفط المباع الى البحرية البريطانية تم الغاءه ، وأدت الامور في نهاية المطاف الى ابرام اتفاقية ارميتاج – سميث (Armitage – Smith)هو (موظف في الخزانة البريطانية والمستشار المالي للحكومة الفارسية في المفاوضات).

وتحت حكم رضا شاه استأنفت بلاد فارس برنامج التحديث الكبير والذي يتطلب تنفيذه موارد مالية ضخمة ، كما تم استبعاد القروض الاجنبية لأنها ضمت في طياتها شعور رضا شاه بتأثيرها على الاستقلال الوطني ، غير ان الضرائب الداخلية الثقيلة فضلا عن ارتفاع اسعار الشاي والسكر بسبب استخدام الضرائب لتمويل المشاريع الداخلية كالسكك الحديدية وتعبيد طرق النقل فان الشاه لم يكن قادرا على تحمل أي خسارة في المشاريع ، ورفض رضا شاه صحة اتفاقية ارميتاج – سميث عام ١٩٢٠ على اساس انه تجاوز سلطته في التوصل الى اتفاق ،

وعدت APOC بدورها الاتفاقية صحيحة لكنها ادركت رغبتها النظر في الامتياز وتحقيقا لهذه الغاية تم فتح المناقشات في عام ١٩٢٨ الى عام ١٩٣١ بإدارة جون كادمان (John Cadman) رئيس APOC وتيمور طاش وزير المحكمة . ([١٣]) على الرغم من ولاء الحكومة الفارسية للبريطانيين فضلا عن تظاهر رضا شاه دعما لهم إلا ان التراشقات الصحفية كانت لم تكف عن مهاجمة النفوذ البريطاني في بلاد فارس واتهام الشركات البريطانية التجارية بسلب قوت الشعب الفارسي ، وقد اتهمت بريطانيا بدورها القوى الوطنية الفارسية بالخضوع للسياسة السوفيتية المعادية لبريطانيا منذ معاهدة ١٩٢١ معهم ([١٤]) لكنها في حقيقة الامر غير ذلك فهذه المعاهدة لم توقع بين الطرفين إلا بموافقة بريطانية لان روسيا قد تخلت فيها عن جميع الامتيازات ، كما تعهدت فيها بعدم التدخل في الشؤون الفارسية الداخلية ، كما تعهدت حكومة بلاد فارس من جانبها بعدم منح الامتياز لأي طرف ثالث من شانه الاضرار بالمصالح السوفيتية، الامر الذي تريده بريطانيا لإحكام السيطرة على بلاد فارس .

لم تقف مناقشات الحكومة الفارسية والحكومة البريطانية بل استمرت المفاوضات المتتالية حتى منصف عام ١٩٣٢ وذلك عندما اعلمت APOC الحكومة الفارسية ان راس المال والأصول عن عام ١٩٣١ كانت فقط ٣٠٦.٨٧٢ جنيه استرليني مقابل ١.٢٨٨.٣١٢ جنيه استرليني لعام ١٩٣٠ أي في عام تضررت فيها الارباح بشدة بسبب الكساد العالمي ، في الوقت الذي انخفضت به ارباح الشركة بنسبة ٣٦ بالمائة بين عامي ١٩٣٠ و ١٩٣١ فان الايرادات المدفوعة الى الحكومة الفارسية في اطار الممارسات الحسابية قد انخفضت بنسبة ٧٦ بالمائة وبسبب الصدمة نتيجة لانخفاض العوائد فقد رفض تيمور طاش الشروط التي تم التفاوض عليها واقترح العودة الى لوحة التخطيط الامر الذي ادى

ايضا الى تدخل رضا شاه بطريقة اخرى . ([١٥]) اضطر رضا شاه ان يعلن في مجلس الوزراء الفارسي بغتة في الثاني عشر من كانون الثاني ١٩٣٢ الغاء امتياز دارسي مع الشركة البريطانية الذي سبق الاتفاق معها في عام ١٩٠١ والذي عده قد جلب الاضرار لبلاده وقال داخل مجلس الوزراء ((افسخوا امتياز الشركة اللعينة وارفعوها عن رأسنا)) ثم ارسل سيد حسن تاكيزا وزير المالية الفارسي قرار المجلس للشركة وأكد على استعداد بلاده على منح الشركة امتياز اخر بشروط يمكن الاتفاق عليها بما يضمن لها مصالح البلاد .([١٦]) غير ان الشركة البريطانية احتجت على الغاء الشاه للامتياز وفشلت جميع جهودها مع الشاه لإرجاعه عن قراره ، وعندها باشرت الشركة برفع القضية الى مجلس عصبة الامم عام ١٩٣٢ واضطرت الحكومة الفارسية الى حضور جلسات مجلس عصبة الامم ، غير ان المفاوضات بقيت مستمرة بين الشركة والحكومة الفارسية ([١٧]).

اتفاقية الامتياز لعام ١٩٣٣

في السادس والعشرين من تشرين الثاني ١٩٣٢ بينما كان مجلس الوزراء الفارسي منعقدا وصل تيمور طاش الى المجلس بعد وصوله من سفره، وكان يرافق الشاه وزير المالية سيد حسن تاكيزا وعندها كان تيمور لم يتوصل الى اتفاق مع APOC عندها كتب الشاه رسالة الغى فيها اتفاق الامتياز الذي كان موقعا مع الحكومة البريطانية قبل مغادرته مجلس الوزراء ، كما ادرك رئيس الوزراء مهدي كولي ان رضا شاه وأثناء غضبه طلب ملف المفاوضات النفطية ورماه في المدفئة (أي الغاه) ، وجاء هذا الالغاء من الحكومة الفارسية والذي صدر رسميا في السابع والعشرين من تشرين الثاني ١٩٣٢ (ونشر في الجريدة الرسمية في الثالث عشر من كانون الاول ١٩٣٢) ، وتسلم السيد توماس جاكس (Thomas Jax) وهو ممثل الشركة في طهران رسالة الالغاء

وموقعة من قبل حسن تاكيزا ، وتذرعت الحكومة الفارسية كون الاتفاقية تتعارض مع المصالح الوطنية ،كما ان الاتفاقية قد وقعت بشروط سابقة قبل تأسيس الحكومة الدستورية وليس من القانون والمنطق ان تبقى هكذا نظرا للطريقة التي تمت بها تلك الامتيازات والتي تم الحصول عليها في ذلك الوقت ،كما ان الرسالة لم تحدد الفرض القطعي من حيث المبدأ لمنح امتياز جديد ، غير ان الحكومة البريطانية بدورها رفضت حق ايران في الغائها الامتياز وعرض الخلاف على عصبة الامم في التاسع عشر من كانون الاول ١٩٣٢ في جنيف ، وسلمت القضية الى ادوارد بينيه (Edward Binet) وزير الخارجية التشيكي من اجل التوسط وبدوره اعطى الاطراف المتنافسة الفرصة الكافية لمحاولة التوصل الى ترتيب جديد لكن الامر لم يفلح ، وبعد خمسة اشهر وصل جون كادمان الى طهران في الرابع والعشرين من نيسان ١٩٣٣ ، وتطرق الى مسألة الترتيب الجديد وان يجعلوا الاطراف المتنافسة التوصل الى اتفاق جديد وفي نهاية الاجتماع الذي تم بين الوزراء الفارسيين وممثلو ال APOC توصلوا الى اتفاق جديد يعرض على البرلمان وجاءت موافقة البرلمان في الثامن والعشرين من ايار ١٩٣٣ وحصلت الموافقة الملكية في التاسع والعشرين من ايار ١٩٣٣ وتمت احكام الامتياز الجديد .([١٨]) اذ تم الاتفاق على ما يلي:

تنخفض مساحة الامتياز من ٤٨٠.٠٠٠ ميل مربع الى ١٠٠.٠٠٠ ميل مربع في عام ١٩٣٨ مما ادى الى تخلي عن ٨٠ بالمائة من المساحة الشمولية بامتياز دارسي عام ١٩٠١ ، كما تم تمديد مدة الامتياز ل ٣٢ عام اخرى ليصبح نهاية الامتياز لمدة ستين عام وينتهي في عام ١٩٩٣ ، ومن الناحية المالية فقد نص الاتفاق على ان تقدم APOC مبلغ مقطوع وقدره مليون جنيه استرليني الى الحكومة الايرانية لتسوية كل الادعاءات والمطالب السابقة ، وبدلا من ١٦ بالمائة

من ارباح ال APOC فان العائدات تحسب بطريقة اكثر دقة لا بالاعتماد على الارباح بل على اساس الحجم المادي للنفط وتوزيع الاموال الذي تقدمه الشركة للمساهمين . ([١٩]) اعتبارا من الاول من كانون الثاني ١٩٣٣ فان الريع سيكون اربع شلنات من الذهب لكل طن من النفط يباع في بلاد فارس او يصدر خارجها ، فضلا عن ٢٠ بالمائة من توزيع عوائد النفط الى المساهمين او الى احتياطات الشركة والتي تمثل ٦٧١.٢٥٠ جنيه استرليني وبمبلغ ٢.٨٨٦.٣٧٥ دولار ، فضلا عن دفعات صغيرة سوف تقطع بدلا من الضرائب المحلية وتتألف من تسعة بنس لكل طن وللستين طن الاولى وستة بنس لكل طن فوق هذا الحجم وخلال ١٥ عاما الاولى من الامتياز وتخصم ثلاث بنسات لكلاهما للخمسة عشر العام القادمة وتم التنافس بالنسب للمدة المتبقية .([٢٠]) كما تعهدت ال APOC بتوريد المنتجات النفطية في السوق الداخلية مع خصم ٢٥ بالمائة للحكومة و ١٠ بالمائة للشعب وذلك في اثناء تطوير مصفى النفط ،وأصبح من حق الحكومة تعيين مندوب مخول للحصول من الشركة على معلومات تخص المساهمين ويحق له حضور اجتماعات مجلس الادارة واللجان واجتماعات المساهمين من اجل النظر في المسائل الناشئة عن العلاقات بين الشركة والحكومة الفارسية .([٢١]) وفي مسألة التوظيف فالشركة لها الحق في توظيف الحرفيين والفنيين والكادر التجاري من المواطنين الفارسيين الذين يملكون الخبرة والقابلية المطلوبة ، فضلا عن ان الشركة والحكومة الفارسية لها الحق في وضع خطة عامة لتخفيض العمال والموظفين الاجانب واستبدالهم بآخرين من المواطنين في بلاد فارس في اقصر وقت ممكن ، كما تم الغاء الحق الحصري للشركة في انشاء وتشغيل خطوط الانابيب في منطقة الامتياز ([٢٢]) ان تنفيذ اتفاقية عام ١٩٣٣ جلبت الكثير من الفوائد لبلاد فارس اذ ان العوائد لعام ١٩٣١ و ١٩٣٢ تم حسابها على اساس جديد نتيجة ان ١.٣٣٩.١٣٢

جنيه استرليني (٥.٧٥٨.٢٦٧ دولار) تدفع الى عوائد عام ١٩٣١ بدلا من مبلغ ٣٠٦.٨٧٢ جنيه استرليني (١.٣١٩.٥٤٩ دولار) والتي سببت الكثير من الازعاج ، اذ ازدادت عائدات الحكومة الفارسية من النفط الذي يباع داخل ايران وخارجها بمتوسط ١٢.٣ دولار للبرميل بين عامي ١٩٣١ -١٩٣٢ الى متوسط ٢١.٥ دولار بين عامي ١٩٣٣ – ١٩٥١ ، وارتفع مجموع الايرادات من ٥.٧ مليون دولار عام ١٩٢٩ الى ١٠.٣ مليون دولار في عام ١٩٣٦ و ٤٤.٨ مليون دولار في عام ١٩٥٠ ، كما ارتفع انتاج النفط من ١١٦ الف برميل يوميا الى ١٧١ الف ومن ثم الى ٦٦٤ الف برميل على التوالي في اثناء المدة نفسها .([٢٣]) ومن الانتقادات التي وجهت لهذه الاتفاقية هو تمديد مدة الامتياز لشركة الانكلو – فارسي للنفط أي اضافة ٣٢ عام اخرى ضمن الامتياز الاول الذي ينتهي في عام ١٩٦١ لينتهي في عام ١٩٩٣ ، وأيضا انتقادات اخرى تتعلق في الدفعات للحكومة الفارسية ، اذ دفع العوائد التي كانت محددة في اربع شلنات من الذهب لكل طن لم تأخذ في الاعتبار في حالة زيادة اسعار النفط بل هو اجراء وقائي ضد أي انخفاض في الاسعار ، كما ان الدفعات الثابتة بدلا من الضرائب كانت قليلة جدا وليس لها علاقة بارتفاع اسعار النفط او الى ارباح الشركة المرتفعة او الى التغييرات المحتملة في قوانين ضريبة الدخل في بلاد فارس . ([٢٤]) وهذا يعني ان الشعب بدأ يعي قبل الحكومة ان العلاقات الاقتصادية والسياسية غير المتوازنة التي ربطت الحكومة الفارسية بشركة النفط الانكلو – فارسية ، لذلك حاولت الحكومة الفارسية الحصول على مداخيل اكبر من اعمال الشركة على اراضيها ، وباءت كثير من المحاولات بالفشل ، ففي مذكرة موجهة من قبل الحكومة الفارسية الى عصبة الامم في الثامن عشر من كانون الثاني ١٩٣٣ ، ان الحكومة الفارسية بدلا من تعيين اتاوة محددة قد وضعت مجانا حقول النفط رهن تصرف صاحب

الامتياز وهو شركة الانكلو – فارسية وابقته خاضعا لقانون الضريبة العادي في البلاد ، لكانت تقاضت منذ عام ١٩٠٥ حتى عام ١٩٣٢ من الضرائب التي تجنيها ادارة الجمارك وحدها ما مجموعه ١٩.٩٥٨.٥٠٩ جنيه استرليني و ١٦ شلنا ، بينما هي تقاضت على شكل اتاوات من عام ١٩٠١ الى عام ١٩٣٢ سوى ١١.٠٠٠.٠٠٠ جنيه استرليني تقريبا (٢٥) من ذلك يتضح ان رضا شاه اراد ان يكسب ود الشعب الفارسي الذي ادرك بأنه معاد لأي شركة اجنبية تحاول استغلال مصالح البلاد لأجل مصالحها الشخصية لذلك اراد ان يوضح انه ليس لعبه بيد الاجانب وانه يريد استقلال البلاد بكل الامور ، لذلك شرع رضا شاه بإطلاق تسمية على بلاده وجعلها ايران بدلا من بلاد فارس في (الحادي والعشرين من آذار ١٩٣٥) في أطار حملته الإصلاحية التي قام بها في البلاد بعد اعتلائه العرش عام ١٩٢٥ فأصبح ايران الاسم الرسمي للبلاد بدلاً من فارس ويعني الاسم الجديد موطن الآريين اذ كان رضا شاه شديد الإعجاب بتفوق العنصر الآري ويفاخر بانتماء الإيرانيين إليه . (٢٦)

غير ان اعمال الشركة الانكلو – فارسية قد توسعت في اعمالها فبلغ انتاجها ٤٦ مليون برميل في عام ١٩٣٠ ، و ٧٨ مليون برميل في عام ١٩٣٩ وبتأثير الحاجة الماسة الة للنفط في الحرب العالمية الثانية ارتفع انتاجها الى ١٤٠ مليون برميل في عام ١٩٤٦ . (٢٧) حاولت الشركات الامريكية استغلال الوضع في بلاد فارس والحصول على امتياز من رضا شاه وتم لها ذلك في عام ١٩٣٧ عندما وقعت شركة اميرانيان (Company Amiranaan) مع الحكومة الفارسية اتفاقا حول استغلال مناطق شمال بلاد فارس وتضمن الاتفاق تغطية مساحة ١٠٠.٠٠٠ ميل مربع لكنها تقل الى ١٠٠ ميل مربع في غضون ١٥ عام ، وان تدفع الشركة للحكومة الفارسية اربعة دولارات عن الطن الواحد مع ارباح صافية تبلغ ٢٠ بالمائة ، وبدأت الشركة بالمسح الجيولوجي إلا انها لم تفلح في

جهودها من جهة ، لاعتراض الحكومة السوفيتية على هذا الامتياز ، كما ان المشاكل الاخرى التي تعيق عمل الشركة هو نقل النفط بواسطة الانابيب او الناقلات لابد وان يمر بمناطق امتياز الحكومة البريطانية ، الامر الذي دفع الحكومة الفارسية الى سحب الامتياز في عام ١٩٣٩ ومنحه الى شركة رويال دتش شل (Royal Dutch Shell) وهي شركة هولندية – بريطانية وبموجب هذا الاتفاق منحت الشركة حق انشاء المطارات ، والسكك الحديدية وتشييد الطرق والتلغراف وتأسيس اذاعة خاصة بالشركة قرب الحدود السوفيتية ، الامر الذي ادى لمقاومة هذا الامتياز من السوفيت الى ان تم الغاءه عام ١٩٤٤. ([٢٨])

وأراد رضا شاه ايجاد نوع من الموازنة وفي الوقت نفسه ايجاد نوع من التنافس ولاسيما عندما بدأت الحرب العالمية الثانية واقتنع بان الالمان سوف يربحون الحرب ، وكرهه لجارته روسيا التي طالما كانت تهدده ، وأدرك ان البريطانيين احسن قليلا من الشيوعيين لأنهم في تفاوضهم مع ايران كانوا يظهرون انهم يخفون السلاح تحت اكمامهم ، لذلك اراد قوة منافسة لقوة السياسة الروسية في شمال ايران والقوة الاقتصادية للبريطانيين في الجنوب التي تسيطر على حقول النفط ، لذلك دعى الخبراء الالمان وكان اغلبهم من المهندسين وعلماء ومساحون ، فكان وجودهم قرب حقول النفط الايرانية وتحركهم بشكل حر قد شكل مصدر قلق وإزعاج للبريطانيين واحتج الروس ايضا على وجودهم في ايران .([٢٩]) وشكل هذا الامر ايضا عداوة الجيش الايراني للبريطانيين ولأجل ظهور رضا شاه استخفافه للبريطانيين منح الثوار العراقيين الذين هربوا لإيران وزعيمهم رشيد عالي الكيلاني حق اللجوء السياسي ، ولأجل ذلك قرر الروس والبريطانيون احتلال ايران والسيطرة عليها في الخامس والعشرين من اب ١٩٤١ فدخلت القوات الروسية من الشمال والقوات البريطانية من شط العرب نحو مصافي عبادان ، وكانت الخطة الايرانية بتدمير حقول

ومصافي النفط إلا ان روبرتسون (Robertson) والقائد الايراني حسن مقدم اتفقا على حماية حقول النفط من العبث ، وعندما تمت السيطرة البريطانية والروسية على ايران قال الجنرال البريطاني سليم لو ان الشاه قد سلم الطابور الخامس الالماني لما احتلت ايران ، فكانت بريطانيا تسعى من وراء ذلك اشراك ايران مع الحلفاء دون وقوفها على الحياد ، وتم انزال رضا شاه من عرشه وتم تسليم ابنه محمد رضا شاه العرش ونقل رضا شاه الى منفاه في جزر موريتيوس ونقل الى جنوب افريقيا اذ وافته المنيه في السادس والعشرين من تموز ١٩٤٤ ونقل رفاته الى بلده عام ١٩٥٠ . ([٣٠]) وهكذا تغيرت موازين القوى في ايران وفي الثامن من ايلول ١٩٤١ اضطرت الحكومة الايرانية الى توقيع معاهدة ثلاثية مع الاتحاد السوفيتي وبريطانيا تضمنت في بنودها اجلاء القوات الايرانية في الشمال لتدخلها القوات السوفيتية ، ومناطق اخرى في الجنوب الغربي لتدخلها القوات البريطانية ، كما الزمت المعاهدة الحكومة الايرانية بطرد جميع الالمان الموجودين في البلاد ، وقطع جميع العلاقات الدبلوماسية مع ايطاليا وألمانيا وجميع الدول التي لها علاقة مع المانيا وحاول رضا شاه الالتفاف على بنود المعاهدة لكن الوقت لم يدركه .([٣١])

في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية فان الاستياء الايراني الذي رافقه استياء انخفاض مستوى الايرادات النفطية قد سبب تزايد التضايق للإيرانيين عموما والحكومة الايرانية خصوصا لان الحكومة البريطانية كانت تنتزع الكثير من الدخل من AIOC من خلال الضريبة وتحصل على اكثر مما تحصل عليه الحكومة الايرانية من استغلال الموارد الوطنية الايرانية . ([٣٢]) ووسط تصاعد القومية الايرانية والمطالبة بحقوقها من الشركات البريطانية فان مادة واحدة في قانون الثاني والعشرين من تشرين الاول ١٩٤٧ الزمت الحكومة الايرانية للبحث من جديد في امتياز شركة الانكلو – ايراني للنفط والتي اصبحت المسألة

المهيمنة في الحياة السياسية في ايران في اثناء الاعوام اللاحقة ،كما ان واحد من السياسيين الايرانيين الذي ارتبط اسمه بالحماس الوطني هو محمد مصدق حيث انه وجه انتقاداته وبقوه ضد شركة الانكلو – ايرانية ، وتقلد محمد مصدق عدة مناصب مهمة في العشرينيات كما انه ظهر بعد تنازل رضا شاه عن العرش كشخصية سياسية مركزية في طهران ،كما انه تم انتخابه في الدورة الرابعة عشر لمجلس النواب اذ لعب دورا بارزا في اقرار قانون الثاني من كانون الاول ١٩٤٤ المهم والذي يحظر على الحكومة الايرانية التفاوض او الدخول في امتيازات مع الاجانب دون موافقة البرلمان . ([٣٣]) وفي انتخابات الدورة الخامسة عشر للبرلمان فقد حرم محمد مصدق من مقعده ولذلك كان غائبا عن الكتلة عندما تم تمرير فقرة قانون الثاني والعشرين من تشرين الاول ١٩٤٧ لكنه سرعان ما تم انتخابه في كانون الثاني ١٩٥٠ في الجولة السادسة عشر لمجلس النواب بقيادة سياسية جديدة اطلقت على نفسها الجبهة الوطنية وهي عبارة عن تجمع ضد AIOC ودعت الى التأميم ، وفي حزيران ١٩٤٧ ولعدة اشهر قبل ان يمرر المجلس الفقرة الخامسة من قانون الثاني والعشرين من تشرين الاول قام رئيس الوزراء احمد كافام بتهديد السيد جون لي روجتل (John Lee Rogtll) وهو السفير البريطاني في طهران ان الحكومة الايرانية ترى قريبا انها ملزمة على مهاجمة AIOC ، ومناشدة للشعور الوطني القى رئيس الوزراء احمد كافام الخطاب في الاول من كانون الاول ١٩٤٧ مؤكدا انه عندما اعلمّ الحكومة السوفيتية برفض البرلمان لمشروع شركة النفط السوفيتي الايراني المقترحة ، فأنه من الاولى جلب امتياز AIOC لمناقشته وطرح التساؤلات حوله وأصر على ارضاء الشعب الايراني .([٣٤])

ان المناقشات الاولية في اعادة النظر في امتياز النفط لعام ١٩٣٣ تم افتتاحها في طهران في الثامن والعشرين من ايلول ١٩٤٨ ،

بين نيفيل غاس (Neville Gass) مدير AIOC وحسين بيرنيا ممثلا عن حكومة طهران ، وعرض حسين بيرنيا مع رفاقه مذكرة من ٢٥ نقطة والتي ربطت المحادثات بقانون الثاني والعشرين من تشرين الثاني ١٩٤٧ وأشارت الى الاستياء الايراني على عدد من النقاط ، وأهمها بين تلك النقاط هو الادعاء بان العائدات الايرانية تم مقارنتها مع العائدات لبلدان اخرى مثل العراق وفنزويلا ، ولاسيما بلد فيه مبدأ تقاسم الارباح ٥٠ بالمائة بين الحكومة وشركات النفط قد تم بالفعل .([٣٥]) حاول نيفيل غاس في اثناء مناقشته للمذكرة اقناع الحكومة الايرانية ان اتفاقية تقاسم الارباح ٥٠ بالمائة الفنزولية لم تكن قضية ملائمة للمقارنة ، لان الايرادات النفطية للحكومة الفنزولية قد استمدت من العمليات النفطية في فنزويلا في حين ارباح ال AIOC تم ادخارها داخل وخارج ايران ، كما انه لم يتوصل الى اتفاق معين غادر نيفيل غاس من طهران في الثامن عشر من تشرين الاول ١٩٤٨ ، غير ان محاولة اغتيال الشاه في جامعة طهران في الرابع من شباط ١٩٤٩ القت بظلالها على المحادثات اللاحقة للبرلمان .([٣٦])

اتفاقية غاس – كلشائيان ١٩٤٩

ارتبطت محاولة اغتيال الشاه بحزب توده الموالي للسوفيت ، اذ تم على اساسه حظر الحزب من نشاطه السياسي واكتسب الشاه قوى دستورية ، وفي المفاوضات التي افتتحت في الثالث عشر من شباط ١٩٤٩ فان وزير المالية الايراني عباس كولي كلشائيان شدد على التزام الحكومة الايرانية لتوافق على الفقرة الخامسة من قانون الثاني والعشرين من تشرين الاول ١٩٤٧ والذي تدور حوله السياسة الايرانية انذاك ، وطلب اجراء تغيير جذري في اسلوب دفع المستحقات وعده سلبي مقارنة مع مثيلاتها في البلدان الاخرى المنتجة للنفط ، وفي التاسع من اذار ١٩٤٩ طالب رئيس الوزراء محمد سعد بموافقة فورية على مبدأ تقاسم الارباح ٥٠

بالمائة ، وكتب نيفيل غاس الى وليام فريزر (William Fraser) وهو رئيس ال AIOC والذي اشار فيه الى الحذر من عدم تلبيه الطلب بخصوص تقاسم الارباح ٥٠ بالمائة فان المحادثات قد تنتهي الى طريق مسدود ، ورد فريزر الى انه يمكن ايجاد صيغة لحل المسالة وذلك بفصل ارباح AIOC الدولية في ايران عن مصالحها في اماكن اخرى ، وذلك عبر تأليف فرع جديد والذي تقتصر فعالياته على ايران فقط ويخضع الى تقسيم ٥٠ بالمائة مـن الارباح . ([٣٧])

جرت المفاوضات لمتابعة المناقشات التي اختتمت بتوقيع الاتفاق التكميلي في السابع عشر من تموز ١٩٤٩ من ممثل الشركة نيفيل غاس ووزير المالي عباس كولي كلشائيان التي سميت الاتفاقية نسبة الى اسمائهم ، وعرضت الاتفاقية على البرلمان في التاسع عشر من تموز ١٩٤٩ واحتج النواب عليها وتأجل التصويت عليها لحين انعقاد المجلس القادم للنظر فيها . ([٣٨]) وطبقا لأحكام الاتفاق ازداد الريع من ٤ الى ٦ شلنات للطن الواحد بأثر رجعي اعتبارا من عام ١٩٤٨ ،كما ان مشكلة تحديد الارباح بنسبة ٢٠ بالمائة قد تم تجاوزها عن طريق الحكم ، وذلك تقدمت الشركة بدفع سنوية اضافية الى الحكومة الايرانية وبما يعادل ال ٢٠ بالمائة من المبلغ الموضوع في الاحتياطي العام كل سنة ، وبأثر رجعي الى عام ١٩٤٨ ، فضلا عن زيادة الدفع السنوي عن مستوى ضريبة الدخل البريطاني ، كما دفعت AIOC ٥.٠٩٠.٩٠٩ جنيه استرليني (٢١.٨٩٠.٩٠٨) دولار الى الحكومة الايرانية خلال ثلاثين يوما من تاريخ دخول الاتفاق التكميلي ، وقابله الاعفاء المستمر من الضرائب الايرانية ، فقد وافقت الشركة ايضا على زيادة الدفعات على الانتاج من ٩ بنس الى ١ شلن للطن وبأثر رجعي من عام ١٩٤٨ ، وأخيرا تم الاتفاق الى ان ال AIOC ستزيد من نسبة حسوماتها على اسعار بيع المنتجات الاستهلاكية في ايران ، بدأ من ٥.٠٩٠.٩٠٩

جنيه استرليني تدفع من الاحتياطي العالمي ، فقد تقرر ان تدفع الضرائب والإتاوات بموجب الاتفاق التكميلي سيكون ١٨.٦٦٧.٧٨٦ جنيه استرليني (٨٠.٢٧١.٤٧٩) دولار لعام ١٩٤٨ و ٢٢.٨٩٠.٢٦١ جنيه استرليني (٩٨.٤٢٨.١٢٢) دولار لعام ١٩٤٩. ([٣٩])

وتم تقديم الاتفاق التكميلي الى البرلمان في التاسع عشر من تموز ١٩٤٩ ، وقبل مناقشته في المجلس كان لابد من عرضه على لجنة النفط التي تضم كل من السيد مظفر وامير تيمور كالا وعبد الحسين وهراز ايرزاده وهم من المعارضين للحكومة في ذلك الوقت ، فضلا عن تعطيل القرار من قبل المعارضين تميز خطاب حسين مكي (نائب رئيس الجبهة الوطنية في البرلمان الايراني) الذي وصف بالتعطيلي والذي فعل ما بوسعه من اجل اطاله امد الدعوى ، وقد طلب رئيس الوزراء سعد من رئيس المجلس بعقد جلسات مسائية من اجل تسوية الامور المعلقة إلا ان النواب انسحبوا للحيلولة دون اكمال النصاب ، وأعلن رئيس الوزراء سعد ان انتخابات الدورة السادسة عشر ستبدأ في السادس من اب ١٩٤٩ وانتهت الدورة الخامسة عشر في الثامن من تموز ١٩٤٩ دون اجراء تصويت على الاتفاق التكميلي ، كما اعيد تقديم الاتفاق التكميلي من قبل رئيس الوزراء الجديد على منصور المولكي الى مجلس النواب الجديد وعرض القرار على لجنة مختلطة لدراسة الاتفاق التكميلي في البرلمان في التاسع عشر من ايلول ١٩٤٩ ، وتألفت اللجنة من ١٨ عضوا برئاسة الدكتور محمد مصدق وخمسة اعضاء من الجبهة الوطنية ، وقرأ تقرير اللجنة في المجلس وأبدت اللجنة اعتراضها على الاتفاق التكميلي وعلى اثرها بدأت الحركة من قبل الشعب .([٤٠])

وادى ذلك الى تقديم علي منصور استقالته في كانون الاول ١٩٥٠ وكلف الشاه سبهبد رزم بتأليف الحكومة في الخامس من تشرين الاول ١٩٥٠ وفي محاولة اخيرة من رئيس الوزراء الجديد لأعاده

المفاوضات مع الشركة ، ادت الى الفشل وبعدها قدم الاتفاقية التكميلية في الخامس والعشرين من تشرين الثاني ١٩٥٠ واتخذت لجنة النفط قرارا بعدم قبول الاتفاقية بعد المناقشات والدراسات التي تمت لها بعدم صلاحيتها لمصالح ايران وأبدت اللجنة اعتراضها على عد قبول الاتفاقية ورفضها ، كما اعلن المجلس النيابي بالإجماع رفضه التام للاتفاقية .(٤١) غير ان سبهبد رزم سحب الاتفاقية من المجلس النيابي بعد رفضهم لها وازدادت بذلك المعارضة داخل المجلس وأرادت الولايات المتحدة الامريكية احراج الحكومة البريطانية في ذلك بإعلانها عن مبدأ مناصفة الارباح مع المملكة العربية السعودية في عام ١٩٥٠ ، وبذلك اشتدت المعارضة داخل المجلس ومطالبتها بالتأميم .(٤٢) دعا سبهبد رزم الى معارضة من نادى بالتأميم داخل المجلس وانتقدهم فأشار الى ان الشعب الايراني لم يكن قادرا على ادارة المعامل البسيطة في ايران فكيف يتم استثمار النفط وما يتطلبه من جهود كبيرة لاستخراجه وعملية تكريره . (٤٣) وبعد ذلك اصدر (الاية كاشاني) بيانا بهذا الصدد اعلن فيه (ان ما نراه من المؤسف سيعيد الدولة الى مخالب الدكتاتورية وان الشعب الايراني المظلوم الذي ذاق الامرين من الدكتاتورية ومن الحكومات المستبدة ذاق المصائب والعذاب ويجدد مصائبنا وهذا تعتبره سوء حظ عظيم). (٤٤) وقد ادى(الآية كاشاني) دورا كبيرا في عدم المصادقة على الاتفاق التكميلي في المجلس وأصدر كاشاني بيانا حول تأميم النفط جاء فيه (انه لمن الواضح للجميع ولكل شخص بان كل المصائب والبلايا وخاصة الهرج والمرج وتشجيع المجرمين والحبس والتبعيد والعذاب للوطنيين هو اثار السياسة الجبرية لبريطانيا على وطننا ... هذه الحكومة التي تسعى دائما ان تقوم بهذه الاعمال المخالفة للعفة والإنسانية من اجل نهب النفط الذي هو ثروة وطنية في ايران ... وتأميم النفط والصناعات النفطية هو السبيل الوحيد الذي لابد منه لان هذه الثروة التي منحها الله

لنا ولأجل انتزاعها من ايادي اعداء البشرية والذين لا هدف لهم سوى اضعاف الامم يجب اعادتها الى اصحابها الحقيقيين ، ولأجل الواجب الديني والوطني نوضح ذلك للمسلمين ... هذه الامنية التي خالجت صدور الناس اوضحها لكم ومن اجل سعادة الشعب الايراني وتأمين السلام العالمي ... جميع ابناء دولتنا يريدون تأميم نفطنا في جميع اراضينا بدون استثناء) . ([٤٥]) وأراد سبهبد رزم التصويت على المعاهدة وإذا اضطره الامر بالضغط على اعضاء المجلس وإجبارهم على التصويت وفي جواب رزم على لجنة النفط في المجلس في الثاني عشر من كانون الاول ١٩٥٠ قال (اذا تضغطون علينا كثيرا سأخرب المسجد بسبب كاشاني ومجلس الشورى بسبب محمد مصدق) .([٤٦]) وفي السادس عشر من كانون الاول ١٩٥٠ اطلق خليل طهماسبي النار على رئيس الوزراء سبهبد رزم وارداه قتيلا وقد سبق فعلته هذه بتصريحات حادة منها (الموت لشركة النفط) وقد حظى خليل طهماسبي بتأييد واسع من الشعب الايراني فقد وصف كاشاني في لقاء معه بان (هذا العمل أي اغتيال رزم يعود بالنفع لمصلحة الشعب الايراني ويعد اعلى ضربة وجهت الى جسد (الاستعمار) و(قاتل رزم يجب ان يطلق صراحة وان عمله كان في خدمة الامة الايرانية والمسلمين ...) ولأجل الاقدام على اتخاذ اخر خطوة لتأميم النفط ولأجل كف ايادي الاجانب عن ثروة ايران وتدخلها في شؤونها وبمناسبة تشييع الجنازة اصدر امره لإقامة تظاهرات في شوارع طهران .([٤٧]) ارسل الشاه عن طريق قائد الفرقة الى كاشاني بان يمنع قيام التظاهرات ومنع التجمعات المقرر اقامتها في ساحة الربيع ، ولكنهم لم يقبلوا ذلك وخرجت تظاهره قوامها مائة الف شخص في تلك الايام ، كان كاشاني هو الرجل المقتدر والقوي في ايران وقد اغمض الاعداء عيونهم عن اعماله وسارع الدكتور محمد مصدق الى تأميم النفط ([٤٨]) لذلك عرض محمد مصدق المقترح الخاص بتأميم النفط على لجنة

النفط في المجلس في الخامس عشر من اذار ١٩٥١ وطلب من النواب المصادقة عليه وجاءت المصادقة عليه في اليوم نفسه ، وأخذت اللجنة بعد ذلك بدراسة الامور الكفيلة التي من شانها وضع قرار التأميم موضع التنفيذ والمباشرة فيه .([٤٩]) وقامت الحكومة البريطانية بالاحتجاج على قرار التأميم وسلمت الحكومة الايرانية نسخة من مذكرة الاحتجاج والتي رفضت فيها ما تقوم به الحكومة الايرانية من قرار التأميم . ([٥٠])

الخاتمة

يتضح مما سبق ان الحكومة الفارسية لم تكن تدرك مدى الاهمية التي حصلت عليها بلادها ومقدار الثروات المخزونة في باطن الارض من النفط ، لكن بعد اكتشاف النفط وحصول دارسي على موطئ قدم في بلاد فارس كانت المنح سخية وما يدره النفط من ارباح تعود الى خزانه الحكومة الفارسية لا بأس به وقد تكون راضية كل الرضا عما تجنيه من تلك الامتيازات التي حصلت عليها الشركات البريطانية ، والدليل على ذلك ان ثلث الاراضي الفارسية شغلها الامتياز الذي حصل عليه المواطن البريطاني دارسي في عام ١٩٠١ ، والمتبقي من الاراضي كان امتياز للشركات الروسية لكن الاحداث تطورت وبدأ التسابق على النفط بعد الاهمية التي حصل عليها في اثناء وبعد الحرب العالمية الاولى ، فضلا عن الوعي القومي الذي بدأ ينشأ في بلاد فارس ، فكانت المعاهدات الاولية بين بلاد فارس والحكومة البريطانية تعود بالنفع على الاخيرة اكثر مما تعود لبلاد فارس بالنفع وذلك اذا حسمنا الامور المادية ورؤوس الاموال التي تمثلها تلك الامتيازات ، فقد كانت الايدي العاملة اجنبية فضلا عن السلع والمواد الاولية التي تجهز من السوق المحلية في بلاد فارس فكانت تؤثر سلبا على الشعب قبل أي شي ، ولم تكن الضرائب تفرض على ما تجنيه الشركات من ارباح في عملية استخراج النفط ، لكن اكتفت الحكومة الفارسية بما تجنيه من ارباح بسيطة وريع

عائد لها لا يمثل إلا القليل من الارباح التي كانت تدخل الى خزانة الشركات البريطانية العاملة في بلاد فارس والنفط الذي يصدر منها الى بقية انحاء العالم والمستفيد الاكبر من هذه العملية هي الشركات البريطانية ومن ورائها الحكومة البريطانية و لكن الاوضاع تغيرت وبدأت الحكومة الايرانية تحس بالغبن الذي يلحق بها من عمليات بيع النفط والإيرادات التي تحصل عليها من جراء هذه العملية فحاولت تغيير مسار هذه الاتفاقيات بما يتفق والمصلحة الوطنية للبلاد فعزمت الحكومات المتلاحقة على انضاج معاهدات تكفل الحق الايراني في نفطها ، ولاسيما بعد المنافسات التي حصلت بين الشركات الاجنبية في الحصول على امتيازات اخرى في بلدان اخرى ، وحاولت الحكومة الفارسية ارضاء العامة من الشعب وذلك بإلغاء اتفاقية عام ١٩٣٣ وإضافة محلق جديد للاتفاقية سمي باتفاقية (غاس – كلشائيان) غير انها لم تفعل شيء اذ قللت مساحة الامتياز وعادت بالنفع بعض الشيء لصالح الحكومة الفارسية إلا ان المواطن الفارسي الذي كان يتطلع الى تحسين وضعه الاقتصادي بقى على نفس الحالة التي يعيش فيها ، اذ حاولت الحكومة صياغة اتفاقية جديدة ببنود جديدة ظنا منها انها تكسب رضا الشعب لكن الاتفاقية التي جاءت مخيبة لأمال وتطلعات الوطنيين اولا ومن ثم الشعب ثانيا لأنها لم ترض الاطراف السياسية ولم تعد بالنفع او انتعاش الحالة الاقتصادية للبلاد ، وحاولت الحكومة الايرانية ان تحصل مثل نظيراتها من البلدان في الحصول على الارباح وقطف ثمار الامتيازات وذلك بمبدأ مناصفة الارباح بينها وبين الشركات العاملة في بلادها حالها في ذلك فنزويلا والمملكة العربية السعودية ، إلا ان الحكومة الايرانية كانت تبدو موالية للحكومة البريطانية ولا تريد إلا بقاء الشركات البريطانية او شركات تعود عليها بالنفع وليس المصلحة العامة ، اذ ان الحكومات المتعاقبة لم تدرك اهمية الثروة الوطنية بل سعت الى ارضاء بريطانيا والحيلولة دون

تخلي الحكومة البريطانية عن امتيازاتها في البلاد ، غير ان الوطنيين الذين كانوا يشغلون مناصب في البرلمان تحركوا جاهدين الى كسب ود الشعب والوقوف بوجهة بريطانيا التي كان همها الوحيد هو كسب مصالحها بالدرجة الاولى ولم تدرك حالة الغليان التي وصل بها الشعب الايراني ، وظهرت شخصيات وطنية وأخرى دينية لوحت بان تكون المطالب عادلة وإرجاع الحقوق الى اصحابها والمطالبة بتأميم النفط الايراني لكن الحكومة الايرانية كانت تخشى الحكومة البريطانية وما قد تصل اليه من تدخل عسكري يجبرها على الخنوع لمطالبها التي هي في حقيقة الامر مطالب شرعية لأصحاب الارض والبلاد ، لذلك طالب قسم من اعضاء البرلمان الوطنيون الذين جعلوا مصلحة الوطن هي الاولى والأخيرة والسعي الى اعادة النظر في صيغة الاتفاقية المعقودة والتي وجدها انها تضر المصلحة وسعت إلا استبدالها بأخرى تقوم على اساس وطني يخدم مصلحة ايران اولا وأخرا وبعد المعارضات الكثيرة والمناقشات التي حصلت في المجلس طالب اعضاء المجلس من المعارضين بتأميم النفط الايراني وفقا للمصالح المشروعة للبلاد .

المصـــادر والمراجع

١. ولد (وليم نوكس دارسي)William Knox D'Arcy في الحادي عشر من تشرين الأول ١٨٤٩ في مدينة (نيوتن أبوت ديفرنثاير) Newton Abbott Devardnthaee في بريطانيا ، والده أيرلندي هو (وليام فرانسيس دارسي) William Francis Darcy كان محامياً ، وزوجته أي والدة دارسي اليزابيث بنت القس رو برت برادفور Bradford Elizabeth Robert وهو الابن الوحيد لهم . ينظر : B . Shwadran , The Middle East , Oil and the Great Powers , New York , 1959 , p 15

٢. عبد الحميد العلوجي وخضير عباس اللامي ، الاصول التاريخية للنفط العراقي ، ج ١ ، مديرية الثقافة العامة ، بغداد ، ١٩٧٣ ، ص ١٠٠ ; كمال مظهر احمد ، دراسات في تاريخ ايران الحديث والمعاصر ، مكتبة اليقظة العربية ، بغداد ،١٩٨٥ ، ص ١١٢ .

٣. امال السبكي ، تاريخ ايران السياسي بين ثورتين ١٩٠٦ – ١٩٧٩ ، المجلس الوطني للثقافة والفنون والاداب ، الكويت ، ١٩٩٩، ص ٣٠ – ٣٥.

٤. لجنة التجارة الاتحادية الأمريكية عن احتكار النفط الدولي ، دور احتكار النفط الدولي في العراق ، مطبعة الرابطة ، بغداد ، ١٩٦٠ ، ص ٣١ ؛ عبد الحميد العلوجي ، خضير عباس اللامي ، المصدر السابق ، ص – ص ١٠٤ – ١٠٦.

5. Ronald W. Ferrier, The History of the British Petroleum Company, vol. i, The Developing Years, 1901-1932, Cambridge, 1982 , p 105.

٦. سياسي بريطاني ولد عام ١٨٧٤ ودخل البرلمان عام ١٩٠٠،وعين وزيرا للتجارة ثم وزيرا للداخلية والبحرية عند نشوب الحرب العالمية الأولى،وعين وزيرا للمالية في حكومة بلدوين عام ١٩٢٤،ناهض سياسة رئيس الوزراء تشمبرلن الداعية إلى التهدئة عام ١٩٣٩ اختير وزيرا للبحرية خلال الحرب العالمية الثانية،ثم أصبح رئيسا للوزراء في حزيران ١٩٤٠ وتنحى عن رئاسة الوزارة في عام ١٩٥٥ لخليفته إيدن توفي عام ١٩٦٥.ينظر: Keith Robbins ,Churchill ,London ,1992,p.1.

7. **Geoffrey Jones, The State and the Emergence of the British Oil Industry, London, 1981, p 166 – 167.**
8. **- Daniel Yergin, The Prize: The Epic Quest for Oil, Money, and Power, New York, 1991, p . 161.**

٩. **امال السبكي ، المصدر السابق ، ص ٤٢ .**

١٠. **كمال مظهر احمد ، المصدر السابق ، ص ١١٨ –١١٩ .**

١١. **ولد رضا خان في بلدة (الشست) في إقليم مازندران الواقع شمال بلاد فارس في السادس عشر من اذار عام ١٨٧٨ من اب فارسي وأم قفقاسية الأصل. ودخل الى احدى كتائب القوزاق وعمره خمسة عشر عاماً بطهران ، وتدرج بسرعة فائقة في الرتب العسكرية حتى اصبح في خمسة وعشرين عاماً برتبة (زعيم)"سرتيب سوم ، برز رضا خان على المسرح السياسي في انقلاب حوت/شباط عام ١٩٢١ وأصبح قائداً لفرقة القوزاق ووزيراً للحربية ونائباً لرئيس الوزراء ووزيراً للحربية في وزارة صمصام السلطنة عام ١٩٢٣ ، ورئيساً للوزراء في الوزارة التي شكلها بتاريخ الثلاثين من كانون الأول ١٩٢٤ حتى تسلمه الحكم عام ١٩٢٥ ، وقد اعتمد رضا خان في انقلاب عام ١٩٢١ على الشخصية السياسية ضياء الدين طبطبائي ، استمر رضا شاه في الحكم ستة عشر عاماً وعزلته عام ١٩٤١ القوات السوفيتية – البريطانية التي خرقت حياد إيران خلال الحرب العالمية الثانية وأجبرته على التنازل عن العرش لابنه (محمد) ، ونفي بعد ذلك إلى جوهانسبورغ بجنوب أفريقيا ليموت هناك عام ١٩٤٩.ينظر: صالح محمد صالح العلي ، التاريخ السياسي لعلاقات إيران بشرقي الجزيرة العربية في عهد رضا شاه بهلوي، البصرة،١٩٨٤ ، ص ٦٩ ؛ عبد الوهاب الكيالي، موسوعة السياسة ، ج ٢ ، ط ١، بيروت ،١٩٨١ ، ص ٨٢٠.**

12. **- John H. Bamberg, The History of the British Petroleum Company, vol. ii, The Anglo-Iranian Years, 1928-1954, Cambridge, 1982, p .29 – 30 .**
13. **- Ibid , p 30 – 31**

١٤. **امال السبكي ، المصدر السابق ، ص ٥١ .**

15. **- Fakhreddin Azimi, *Iran: the Crisis of Democracy*, London and New York, 1989, p. 121**

16. **Bohman Nirumand, Iran, The New Imperialism in Action, New York and London, 1969 - p.32.**

17. **- Richard. N. Frye. The Near East and the Great Powers, New York 1969. pp. 119 - 120.**
18. **- J. C. Hurewitz, The Middle East and North Africa in World Politics: A Documentary Record, 2 vols., 2nd. ed., New Haven and London, 1975 , p 434 -441.**
19. **Ronald W. Ferrier, Op . Cit, p . 172 – 174.**
20. **- John H. Bamberg, Op .Cit , p 43**
21. **- Geoffrey Jones, Op . Cit , p. 185**
22. **- Fakhreddin Azimi, Op . Cit , p 153**
23. **- Francisco R. Parra, Oil Politics: A Modern History of Petroleum, London, 2003,p 77 -78 .**
24. **- L. P. Elwell-Sutton, *Persian Oil: A Study in Power Politics*, London, 1955, p 103.**

٢٥. **محمد الرميحي ، النفط والعلاقات الدولية ، وجهة نظر عربية ، المجلس الوطني للثقافة والفنون والاداب ، الكويت ، ١٩٨٢ ، ص ١٦٤ –١٦٥ .**

٢٦. **طلال مجذوب ، إيران من الثوره الدستورية حتى الثورة الإسلامية (١٩٠٦–١٩٧٩) ، ط ١ ، دار ابن رشد بيروت ، ١٩٨٠ ، ص ٣٠٧**

٢٧. **شوقي اقلاديوس ، الصراع حول بترول الشرق الاوسط ، دار الطباعة الحديثة ، مصر ، ط ٢ ، د.ت ، ص ٤٣ .**

٢٨. **راشد البراوي ، حرب البترول في العالم ، ط ١ ، القاهرة ، ١٩٦٨ ، ص ٥٦ – ٥٨**

٢٩. **جواد العطار ، تاريخ البترول في الشرق الاوسط ١٩٠١ – ١٩٧٢ ، الاهلية للنشر والتوزيه ، بيروت ، ١٩٧٧ ، ص ٦٢ – ٦٣ .**

٣٠. **كمال مظهر احمد ، المصدر السابق ، ص ٢٧٧ .**

٣١. **جواد العطار ، المصدر السابق ، ص ٦٣ – ٦٤ .**

32. **- John H. Bamberg, Op . Cit , p.325**
33. **- J. C. Hurewitz,Op . Cit ,738 – 742**
34. **- John H. Bamberg, Op . Cit , p.385 .**

٣٥. **دكتر ايرج ذوقي ، مسائل سياسي نفت ايران ، طهران ، ١٩٧٨ ، ص ٥٣ . فارسي**

36. **- Ronald W. Ferrier, Op . Cit, p . 105**
37. **Francisco R. Parra, , Op . Cit, p . 85**

٣٨. راشد البراوي ، المصدر السابق ، ص ١٦٨.

39. - John H. Bamberg, Op . Cit , p.393- 398

40. - - J. C. Hurewitz,Op . Cit ,753 – 756

٤١. فوزية صابر محمد ، التطورات السياسية الداخلية في أيران (١٩٥١ – ١٩٦٣) ،أطروحة دكتوراه ، كلية الآداب – جامعة بغداد ، ١٩٩٣ ، ص ٥٩.

٤٢. دكتر ايرج ذوقي ، المصدر السابق ، ص ٧٨ .

٤٣. محمد حسنين هيكل ، أيران فوق بركان . القاهرة، د.ت ، ص ١٦٧ .

٤٤. علي دواني ، نهضت روحانيون ايران ، مجلد ٢ ، طهران ، ١٩٧٨ ، ص ٩٨ – ٩٩ . فارسي

٤٥. المصدر نفسه ، ص ١٠٩ – ١١١.

٤٦. دكتر ايرج ذوقي ، المصدر السابق ، ص ٨٨ .

47. Fakhreddin Azimi, Op . Cit , p.188

٤٨. دكتر ايرج ذوقي ، المصدر السابق ، ص ٩٢.

49. Fakhreddin Azimi, Op . Cit , p.193 .

٥٠. روح الله رمضاني ، سياسة أيران الخارجية (١٩٤١ – ١٩٧٣) ، ترجمة : علي حسين فياض ، عبد المجيد حميد جودي ، البصرة ، ١٩٨٤ ، ص ٢٢٤ .

الملخص

ارادت بريطانيا الاستحواذ على بلاد فارس وامتيازاتها عندما حصلت على اول امتياز لها عام ١٩٠١ ، لكن السيطرة لم تتم لها بشكل مطلق فقد سبقتها روسيا في حصولها على امتيازات في المناطق الشمالية من بلاد فارس ، بيد ان الامور تغيرت بعد الثورة الدستورية والتي رافقها تدخل الولايات المتحدة الامريكية والتعاون بينها وبين بلاد فارس الامر الذي اقلق الحكومة البريطانية غير انها اذعنت لذلك ، لكن روسيا لم تذعن بل هددت بإنزال قواتها في طهران ، الامر الذي اعطى مبررا للحكومة الفارسية ان تلغي امتياز دارسي والبدء باتفاقية جديدة ،وهذا هو محور البحث الذي اشتمل على اتفاقية عام ١٩٣٣ ، عندما الغت الحكومة الفارسية اتفاقية دارسي من العام نفسه وبدأت المباحثات للوصول الى صيغة بنود الاتفاقية الجديدة ووقعت الاتفاقية بالعام نفسه غير انها لم ترضي كل الاطراف في الحكومة الفارسية لذلك بقيت الحكومة الفارسية تريد تعديل بنود الاتفاقية ومع تغير الاحداث وقيام الحرب العالمية الثانية وإصرار الحكومة الايرانية على تغيير بنود الاتفاقية جاءت ببنود جديدة في اطار اتفاقية جديدة سميت باتفاقية غاس _ كلشائيان عام ١٩٤٩ ، والتي لم ترضي بعض الاطراف الوطنية وعلى رأسهم محمد مصدق والذي اراد تأميم النفط الايراني وذلك باعتراضه على بنود الاتفاقية كاملة وتحقيق السيادة والاستقلال التام لإيران .

ABSTRACT

Britain wanted to seize Persia and its privileges when it got the First privilege in 1901 However, domination was not absolutely performed , Where Russia came first and obtained privilege in northern regions of Persia , Nevertheless things changed after the constitutional revolution which was accompanied by the intervention of the United States of America and the cooperation between Russia and Persia ; the cooperation which worried the British government , but Britain submitted to that Russia , on the other hand , did not submit but threatened to get its troops in Tehran , which justified the action of the Persian government to cancel D'Arcy privilege and start a new agreement , This is the topic of the research which includes the 1933 agreement , The Persian government cancelled D'Arcy convention from the same year , started the talks to reach the form of new convention items , and signed the convention in the same year , Nevertheless , the convention did not satisfy all parties in the Persian government , Therefore the Persian government continued willing to modify the items of the agreement , With the change of events , the eruption of the Second World Was , and the persistence of the Iranian government to change the items of the

agreement , it came with new items in the frame of a new convention called GAC Convention _Kelshayan in 1949 , which did not satisfy some national parties the first of whom was Mohamed Mosaddek who wanted to nationalize Iranian petroleum , by objecting to all items of the convention , achieving sovereignty and complete independence of Iran .